جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم ٣٢٢

اجتماع ريفى وحضرى

دكتور

عبد الباسط محمد عبد المعطى

يونية ١٩٧٣

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

محتويات

	الصفحة
مقدمة :	١
علم الاجتماع والايديولوجية	١
علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية	٣
علم الاجتماع الريفى	٥
النظرية والموضوع والمنهج	٥
المجتمع الريفي	٨
الاسرة القروية	١٠
الاقتصاد القروى	١٣
التركيب الطبقى الفردى	١٤
اهم مشكلات القرية	١٦
فى التخلف والتنمية	١٦
علم الاجتماع الحضرى	٢٣
تعريف	
فى معنى المدنية	٢٣
فى معنى الحضرية	٢٣
الفروق الريفية الحضرية	٢٤
بعض خصائص الحضرية كطريقة فى الحياة	٢٦
بعض خصائص المدينة فى العالم الثالث	٢٧
الاسرة الحضرية	٢٨
الاقتصاد الحضرى	٢٩
التركيب الطبقى مع الاشارة الى العمال الاجراء	٢٩
اهم مشكلات المدينة	٣١
عوامل الطرد فى ريف مصر	٣٢
آثار الهجرة ـ مثال من مدينة القاهرة	٣٢
قراءات مقترحة	٣٤

مقدمة :

تعريف علم الاجتماع : تفيض مؤلفات علم الاجتماع العام ، خاصة المقدمات العامة والكتب المدرسية ، بتعاريف كثيرة للعلم ، تهدف الى تحديد ملامحه واطاره ، ومجاله وفروعه ووظائفه ، غير اننا سوف نأتي بمثالين : ينتمي الاول الى علم الاجتماع الامريكي ، وأما الثاني فينتمي الى علم الاجتماع السوفيتي . وهدفنا من هذا القاء بعض الضوء على محاولات تعريف موضوع العلم وما بينها من نقاط التقاء وتقارب ، أو تباين وتباعد :

المثال الاول : ونوضحه من خلال محاولتين :

١ـ تعريف أتى به عالما الاجتماع الأمريكيان بروم Broom وسليذنيك seleznick وفيه حددا العلم بانه : واحد من العلوم الاجتماعية ، يهدف الى كشف وتشخيص البناء الاساسي للمجتمع الانساني ، وتحديد القوى الاساسية التي تقوى من الجماعات الاجتماعية او تضعفها ، هذا فضلا عن انه يحاول فهم الظروف التي تشكل الحياة الاجتماعية . ووفقا لهذا فعلم الاجتماع نظام فكري يجد في طلب معرفة أساسية حول طبيعة المجتمع .

٢ـ يحدد الباحث الامريكي ميلتون بارون M. Barron موضوع العلم من خلال التفاعل الاجتماعي وتأثير الانسان والنظم الاجتماعية على الاستجابات الفعلية والانفعالية والسلوكية للكائنات الانسانية .

المثال الثاني :

ونبينه ايضا من خلال محاولتين :

١ـ تعريف وافانا به الباحثان السوفيتيان ف . كونستانتينوف F. Konstantionv ، ف . كيل V. Kell وفيه يحددان موضوع العلم بدراسة المجتمع ككل متطور تاريخيا ، ودراسة القوانين التي تحكم التكوينات الاجتماعية الاقتصادية ، بجانب بحث العلاقات المتداخلة لجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة .

٢ـ وثمة تعريف للباحث السوفيتي أوسيبوف Osipov يحدد فيه موضوع العلم من خلال المجال المعني (العلاقات المدنية الاجتماعية بين الناس) ويخص هنا

البناء الاجتماعي وما يحويه من طبقات اجتماعية ، هذا بجانب اهتمام العلم من وجهة نظره بالعوامل المفسرة للظاهرات الاجتماعية ، وهو هنا حريص على الاشارة الى أن العوامل هنا ليس المقصود بها العوامل النفسية والاجتماعية ، وانما العوامل والظروف التى تتكون تاريخيا ، والتى تحد بدورها اشكالا للتعبير عن القوانين الموضوعية النوعية والعامة للتطور الاجتماعى .

من التعريفات السابقة يتضح لنا وجود اتفاق على ضرورة الالتزام بروح المنهج العلمى ، وغاية العلم التحليلية التى تتضمن بالضرورة وصف الواقع الاجتماعى وتفسيره . على أن هذا الاتفاق لا ينفى وجود تباين حول موضوع العلم . فالمحاولات الامريكية تركز على التفاعل والجماعات ، والمحاولات السوفيتية تركز على البعد التاريخى والطبقات . وعلى هذا الوضع الخاص بعدم وجود اتفاق رصين حول موضوع العلم يعلق المفكر الفرنسى " ريمون آرون " فى كتابه " ثمانية عشر درسا حول المجتمع الصناعى " قائلا ان علماء الاجتماع يتفقون على صعوبة وضع تعريف للعلم ، بمعنى انه علم دائم التساؤل عن نفسه . فالعلم يريد ان يكون علما متخصصا متميزا ، فى نفس الوقت الذى يسعى فيه كى يكون علما تحليليا ، وعلما تركيبيا يفيد فى فهم المجتمع وتفسير ظاهراته ، بل وتوجيهه . وبعبارة أخرى يتوزع علم الاجتماع بين الهدف العلمى من ناحية ، والهدف التركيبى الذى يتأثر بالغايات السياسية من ناحية أخرى . وعليه فتبعا لتباين البلدان والعصور ومدارس الفكر ، تتباين غايات العلم . واذا اردنا تفسير هذا سوف نجد انه يأتى فى جانب كبير منه من الايديولوجية السائدة والمحيطة بالعالم او الفكر ، وموقفه منها ، انكارا أو اقرارا . الامر الذى يؤثر فى نظريته ، التى بدورها تترك بصماتها على مجريات البحث وأيضا نتائجه ، خاصة المعلن او المنشور منها . وهنا قد يثار سؤال أليس هناك أى تحديد للعلم ؟ والاجابة ان هناك اتفاق على الاساس العلم والمنهج ، وأما الموضوعات وأهميتها فترتبط بالايديولوجية السائدة ، وهذا لا ينفى وجود خصائص اساسية فى العلم تميزه عن غيره أهمها :

١- انه يهتم بما هو عام اكثر من اهتمامه بما هو خاص .

٢- انه يهتم بما هو مطرد اكثر مما هو طارئ ، الا بالقدر الذي يؤثر به هذا الطارئ في مسيرة المجتمع ومستقبل تقدمه .

٣- انه يهتم بالظاهرات الاجتماعية اكثر من الفردية ومن ثم فوحدة التحليل الاساسية فيه بجانب أخريات هي الجماعة كحد ادنى لما هو اجتماعي .

٤- انه يدرس ما كان ، وما هو كائن ، بقصد التنبؤ بقدر الامكان بما هو آت .

ومن هذا يمكن لنا القول بان المضمون التخطيطي للعلم يعني انه علم دراسة المجتمع دراسة علمية تشمل الوصف والتفسير والتحليل بقصد الوصول الى قوانين علمية . وأما غاية العلم فهي مرهونة بالظروف التاريخية للمجتمع .

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الاخرى :

لا تزال العلاقة بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية محل اخذ ورد ، فهل هو كما أراد له " أوجيست كونت " سيد العلوم الاجتماعية الاخرى ، أي العلم العام للمجتمع ؟ ام انه علم اجتماعي اكثر تخصيصا ، ينظم القضايا والمشكلات السوسيولوجية ويرتبها ترتيبا خاصا لانها تتميز في طبيعتها عن القضايا والمشكلات الاقتصادية والثقافية والنفسية ؟هذه أسئلة مثارة تختلف اجاباتها ايضا باختلاف غايات العلم وبالتالي النظريات المصاغة حولها . ومن ثم نجد العلم في امريكا يركز على الظاهرات الاجتماعية ، التي تكتسب هذه الصفة من عموميتها وتلقائيتها وجماعيتها ، وهو لذلك يفيد من العلوم الاخرى . كالاقتصاد والتاريخ والسياسة ... الخ ، ويقدم لها خبرته وما توصل اليه . وأما في الاتحاد السوفيتي فكل العلوم الاجتماعية تستند الى المادية التاريخية ومع ذلك يميزون بين مجالات هذه العلوم من خلال تقسيمها الى مجموعات ثلاث : تشتمل الاولى على التاريخ العام بكل اتساقه الفرعية كتاريخ الفرد والبلدان والشعوب ... الخ ، فالعلم التاريخي لا يدرس ما هو هام وضروري فقط ، بل يدرس ايضا ما هو طارئ وفردي . واما المجموعة الثانية فتشمل العلوم الاجتماعية التي تدرس القوانين الخاصة والصور الفردية والنوعية للعلاقات الاجتماعية (الدولة

والاقتصاد والفن والقانون واللغة ... الخ) . فالاقتصاد السياسى مثلا يهتم بتطور العلاقات الاقتصادية بين الناس ، بجانب دراسته ، ومحاولة كشفه للقوانين التى تحكم انتاج وتوزيع القيم المادية فى المجتمع . ويهتم اللغويون ببحث القوانين التى تحكم تطور اللغة ونموها ، كظاهرة اجتماعيـة .

ولكن نظرا لان المجتمع الانسانى يكون فى كل مرحلة من مراحل تطوره كـلا متكاملا ، وكائنا اجتماعيا خاصا له علاقاته وقوانينه ، فان دراسة المجتمع فى ضـوء هذه الرؤيا — أى ككل متطور تاريخيا — والكشف عن القوانين التى تحكم احلال تكوين اجتماعى اقتصادى محل آخر ، ودراسة الترابطات الداخلية بين جوانب وظاهـرات الحياة الاجتماعية ، هى جوهر ما يكون عناصر الموضوع الاساسى لعلم الاجتماع وهـو المجال أو النوع الثالث من العلوم الاجتماعية . ويرى الماديون التاريخيون ايضـا ان علم الاجتماع الماركسى يجب ان يستند فى تعميماته واستخلاصاته الى انجـازات العلوم الاجتماعية المتخصصة ، والاحصاءات المنتظمة .

وايجازا فايا كان المنحى ، فلعلم الاجتماع علاقات وثيقة بالعلوم الاجتماعية الاخرى خاصة الاقتصاد والتاريخ .

علم الاجتماع الريفي

لم تتبلور دراسات علم الاجتماع الريفي باعتباره أحد فروع علم الاجتماع العام ، الا خلال القرن العشرين والذي يستوقف النظر ، أن نصيب الولايات المتحدة من تطور هذا الفرع كان واضحا ، اذا ما قورن بوضع علم الاجتماع الريفي في بلدان أخرى . وقد اسهم في ذلك عدة عوامل بيئية وايديولوجية أبرزها : الاهتمام بحل المشكلات الاجتماعية . ولتوضيح ما هنالك من فروق وتباينات بين اتجاهات العلم تشير الى بعض الملامح العامة لدراسة المجتمعات الريفية في بلد رأسمالي كالولايات المتحدة ، وآخر اشتراكي كالاتحاد السوفيتي .

١ـ موضوع الدراسة :

يتضح من مؤلفات علم الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة ـ سواء كانت مقومات نظرية للعلم وأسسه ، أو بحوث ميدانية تم انجازها ، يتضح ان الموضوعات التي نالت القسط الاكبر من الاهتمام هي التي تركز على : البيئة الايكولوجية والخصائص الديموجرافية والتركيب السكاني ـ والهجرة الريفية ومصاحباتها الاجتماعية والفروق الريفية الحضرية مع التركيز على الفروق السكانية كما ونوعا ، والفروق الفردية في الذكاء والاتجاهات ، ودراسة مستوى المعيشة ، وأما عن الموضوعات التي يطرقها الباحثون في الاتحاد السوفيتي ، فبالرغم من حداثة الاهتمام بها ، وفي حدود التراث المتاح ، يمكن لنا الاشارة الى أنهم هناك يهتمون بدراسة مشكلات التقريب بين العمل اليدوي والعمل العقلي ، وخصائص البناء الاجتماعي للمزرعة الجماعية ، والعلاقات الاجتماعية ، والحياة الاسرية ، والانتاج التعاوني ، والادارة الديموقراطية للمزارع ، والهجرة الريفية المخططة ، وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشكلات الانتقال الكامل الى الشيوعية ، والتغير الاجتماعي وتاريخ المناطق الريفية من خلال بعدي التغير والصراع .

ويمكن التدليل على مثل هذه الموضوعات ودراستها اذا تفحصنا دراسة

سوسيولوجية نشرت سنة ١٩٧١ بعنوان " المزرعة الجماعية السوفيتية دراسة سوسيولوجية " اجراها فريق من الباحثون باشراف " بيوتر سيموش " P. simush وهذه الدراسة كما يشير تقريرها المنشور تتألف من تسعة فصول تدور حول : دراسة تغير الحياة القديمة في المناطق الريفية من خلال الاهتمام بالبعد التاريخي ، وبالاستناد الى التغير والصراع ، والاهتمام بالقرى والبيئة المحيطة به ، ودراسة الاسس الاقتصادية للمزارع ، والاهتمام بالانسان في مجال العمل ، وتوزيع الدخل ، والديموقراطية في المزرعة .

٢- التوجيه النظري :

نظرا لانه ليس لعلم الاجتماع الريفي نظرية خاصة ، فدراساته سواء في الولايات او في الاتحاد السوفيتي ترتبط بنوع الاستناد النظري السائد في كلا المجتمعين . ففي امريكا يرتبط الباحثون في المناطق الريفية بالنظرية البنائية الوظيفية ، استنادا وتوجيها ، باعتبارها الاتجاه الاوسع انتشارا في أمريكا ، ومن ثم فالباحثون هناك يهتمون بالنسق الاجتماعي وما توجد داخله من علاقات متبادلة بين كافة الانساق الفرعية ، وما بين القرية باعتبارها نسقا ، والقرى المجاورة من علاقات وعلاقاتها بالمدينة وبالمجتمع الكبير ، ومع التمسك بالوظيفية توجد مداخل اخرى للدراسة : كالمدخل الايكولوجي والديموجرافي والثقافي ومدخل العلاقات الانسانية . وتوضح آراء معظم الباحثين هذا من خلال هدف علم الاجتماع الريفي من وجهة نظرهم . فالباحثان " شارلس لومس وبيجل " C. Lommis & A. Beagle ، يحددان هذا الهدف بدراسة الحياة الريفية بقصد تحسينها ، ويأتي تصورهما الاساسي من خلال النسق الاجتماعي وما يحويه من مفهومات وقضايا ترتبط بالجماعات والتنظيمات الاجتماعية . والرأي هذا ، يمد بمعنى من المعاني ، امتدادا لافكار طرحها باحثون آخرون : " فلوري نلسون " L. Nelson يحدد موضوع العلم بوصف وتحليل الجماعات المختلفة كما هي قائمة في البيئة الريفية بقصد تحقيق الرفاهية الاجتماعية للريفيين . وعلى هذا فالباحثون الامريكيون يجمعون بين البنائية الوظيفية ، وبين الامبريقية في

دراساتهم . فى حين ان الباحثين السوفيت يرتبطون بالمادية التاريخية ، وبالاطار الماركسى ، وينطلقون من الاساس المادى للحياة الاجتماعية .

٣- الاسس المنهجية والاساليب الفنية :

تكاد تنحصر الدراسات الامريكية كما يذكر ف بونز فى الدراسات الوصفية التحليلية المفرقة فى التفصيلات والشواهد والوقائع دون وجود اهتمام واضح بالتفسير وذلك لغلبة الملاحظة ، والجنوح نحو الامبريقية ، وما تتطلبه من أساليب فنية كصحائف الاستبيان واستمارات المقابلة ، وبعض البيانات والسجلات والاحصائية ، وأما فى الاتحاد السوفييتى فانطلاقهم من المادية التاريخية يجعلهم يهتمون بخطها الاساسى وبتاريخ المناطق الريفية . بجانب استخدام وسائل جمع البيانات المتاحة كصحائف الاستبيان والمقابلات وتحليل السجلات والوثائق التاريخية ، بجانب الاهتمام بالاحصاء كوسيلة هامة كما فعل " سيمونش " فى دراسته عن مزرعة " نوفوالكسندروفسكى " .

مما سبق يتضح لنا وجود نوع من الالتزام النظرى والايديولوجى سواء فى الولايات المتحدة أو فى الاتحاد السوفيتى . فالموضوعات الدراسية فى امريكا تغلب فيها دراسة الطبقات والصراع الاجتماعى والقيم والمصالح الاقتصادية ، وان درست ، فنجد تنويعات بصددها ، فهم يدرسون التدرج الاجتماعى الذى لا يخرج عن دراسة التباين الاجتماعى ، سواء كان ثقافيا أو مهنيا ... الخ ، كما انهم يدرسون التدرج الطبقى باعتباره تابعا للثقافة والتعليم وغيرها من المتغيرات . وعندما يدرسون الصراع فهم اميل الى دراسة الصراع بين الجماعات وليس بين الطبقات ، مع ملاحظة جنوح علم الاجتماع الامريكى واقترابه من علم النفس الاجتماعى . ومثل هذا التفاضل لهذه الموضوعات يفصح عن نفسه من خلال الدراسة المسحية للبحوث والدراسات التى أجريت فى نطاق علم الاجتماع الريفى فى أمريكا فى الفترة ما بين ١٩٣٦ ، ١٩٦٥ ، ونقصد بهذه الدراسة ، تلك التى قام فيها " سيويل " بعرض جوانب الاهتمام بالدراسات الريفية ، وموضوعاتها المختلفة ، وأوضح ذلك من خلال تبيين النسب المئوية لكل موضوع من الموضوعات .

وبالرغم مما تفصح عنه السطور السابقة ، من وجود تباين وتفاوت بين موضوعات علم الاجتماع الريفي على مستوى البلدان ، فالتعريف العام للعلم يكاد يكون عاما وتخطيطيا من خلال هيكل واسع ، يتركز في دراسة الحياة الاجتماعية الريفية . فمثلا علم الاجتماع الريفي في الولايات المتحدة هو الذي يهتم بدراسة مظاهر الحياة الريفية في ضوء النظريات والمناهج السائدة في علم الاجتماع العام ، ونفس الشيء بالنسبة للاتحاد السوفيتي .

وحتى يتسنى لنا القاء مزيد من الضوء على تحديد ملامح علم الاجتماع الريفي ، يجب أن تحدد ما المقصود بالريف ، أو بالمجتمع الريفي ، ما دام هو الموضوع العام لهذا الفرع من فروع علم الاجتماع .

المجتمع الريفي :

عند تذكر اصطلاح مجتمع ، تحضر الى الذهن مجموعة من المقومات الضرورية التي بدونها ما أمكن لنا أن نسميه التجمع المشار اليه بمجتمعا ، ومع وجود تباينات في وجهات النظر بين نظريات علم الاجتماع ، حول معنى المجتمع ومقوماته ، فهناك مقومات أساسية تنال قدرا واضحا من القبول ، أهمها : عنصر المكان والزمان فضلا عن البشر الذين يكونون العنصر الخالق المبدع ، والمكان والزمان يعنيان ببساطة مقومات البيئة التي يتعامل معها الانسان ، وأما الزمان فيلفت نظرنا الى التاريخ المشترك وتجربة الماضي ، وآلام الحاضر ، وأهداف المستقبل وتطلعاته .

واذا كان ما سبق حافلا بالتجريد فتقريبه من مجتمع القرية يدنوا من الواقع الملموس ، فالقروية حسب تعريفها " طريقة في الحياة " أو بعبارة اخرى نمط عام مشترك — تقريبا — يسقط على اعضائه خصائص محددة تميزهم عن غيرهم من قطاعات البناء الاجتماعي لاي مجتمع ، خاصة القطاع الحضري أو سكان المدن ، والقطاع البدوي (الرحل) ، ولتمييز النمط القروي نجد ان له خصائص اساسية أهمها :

١ — الاعتماد على الزراعة كمصدر اساسي للاقتصاد .

٢ـ القدم التاريخى ، فالقرى اقدم من المدن ، فقد كانت اول التجمعات الانسانية الاكثر رقيا ، بفضل الثورة الزراعية التى حدثت باكتشاف الزراعة واستئناس الحيوان .

٣ـ تعد علاقات الانتاج فى القرية ، وهى بالضرورة علاقات الملكية أو الحيازة الزراعية أو هما معا ، خطا اساسيا لتقسيم الناس وتدريجهم وفقا للهيكل الاجتماعى الطبقى السائد .

٤ـ التجانس النسبى بين سكان القرية : مهنيا ، فجميعهم يرتبطون بالزراعة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وثقافيا : لانهم جميعا يرتبطون فى ثقافتهم بطبيعة الاقتصاد السائد ، وهو الزراعة ، وتعليميا : لانهم متقاربون برغم بعض الاستثناءات ـ فى أميتهم وقيمهم .

٥ـ تؤثر ظروف الاقتصاد الزراعى والبيئة الزراعية فى القيم والمعتقدات ومظاهر الحياة الاجتماعية والروحية وقواعد السلوك . فسيادة الخرافات والتواكل والسلبية والقدرية ، كلها أمور غذتها وأذكتها مقتضيات الاعتماد الزراعى المتخلف على الطبيعة ، فتاريخيا كانت الارض والنيل والشمس أهم وسائل الانتاج الزراعى فى مصر الفرعونية ، الامر الذى أثر فى مكونات البناء القومى للاساس الاقتصادى للمجتمع ، فالدين والفن وغيرها من المظاهر غير المادية ارتبطت بهذه الوسائل ، فقد عبد المصريون القدماء النيل وقرص الشمس « رع » وصنعوا لها التماثيل والمعابد ، وفى النظام الادارى المركزى فى مصر ارتبط بالنيل الذى وسم المجتمع المصرى ببعض سمات المجتمع الهيدرولوجى ، ففيضان النيل وتوزيعه والتحكم فيه اقتضى وجود نظام ادارى مركزى لضبط الماء ، ولعل من الشواهد ايضا ، ان وزارات الرى والاشغال وما شابهها ارتبطت بالنيل كوسيلة هامة من وسائل الانتاج ، وما

شابههما ارتبطت بالنيل كوسيلة عامة من وسائل الانتاج ، وما زلنا نسمع ونقرأ في الصحف الشجار على الري بين القرويين ، ومطالعة بعض الروايات الواقعية في الادب المصري الحديث والمعاصر ، توضح هذا أيضا فمحاور الصراع في قصة الارض للاديب عبد الرحمن الشرقاوي تدور في فلك الارض والماء .

الاسرة القروية :

الاسرة جماعة اجتماعية من الجماعات الاساسية في اي بناء اجتماعي ، فهي تكاد تكون تجسيدا للبناء الاجتماعي للمجتمع ، باقتصاده وثقافته وقيمه . فالاسرة في الريف تتأثر بالسياق البنائي للمجتمع الريفي واقتصاده القائم على الزراعة ، وما يسود هذا الاقتصاد من علاقات انتاجية اساسية في تقسيم المجتمع الى طبقات اجتماعية . فطبيعة العمل الزراعي في الحقل ، خاصة الزراعة المتخلفة ، لا تحتاج الى تخصص وتقسيم للعمل ، فكل فرد في الاسرة يستطيع ان يشارك فيها ، الامر الذي يفضي الى التعاون العام في الزراعة ، واذا اضفنا الى ذلك المركزية الطاغية ، والطبقات المسيطرة ، نجد انه كان من الضروري تضامن أعضاء العائلة لضمان حماية كل منهم حتى الاستقلال الممتد اليهم سواء من قبل الطبقات المالكة التي تملك الاقتصاد والسلطة معا ، أو الاستعمار الذي مكث في ارض مصر لفترات طويلة مدهشة من تاريخها الطويل ابتداء من الهكسوس وحتى الانجليز .

اهم خصائص الاسرة القروية :

اولا : تتجه الاسرة القروية في شكلها البنائي الى الكبر ، وهو ما يسمى بالشكل الممتد ، وثمة عوامل ومظاهر لهذا الشكل منها :

١ـ الاتجاه نحو انجاب الاطفال خاصة الذكور الذين يمدون الاسرة بايدي عاملة رخيصة في الزراعة ، والذين يكملون بجانب الارض هيبة العائلة

ومكانتها القروية ، والذين يحافظون على ملكيتها حتى لا تخرج عن العائلة كما فى حالة ارث البنت المتزوجة التى كثيراً ما تؤول ملكيتها الى اسرة زوجها .

٢— معيشة اكثر من جيل داخل الاسرة فالابن يتزوج ويعيش فى منزل العائلة ، للمحافظة على الهيبة ، وربما لمبررات اقتصادية ، فالقرويون يقولون فى امثالهم "بارك الله فى اللمة" و "زوادة الطبيخ مية" و "اللقمة الهنية تكفى ماية" .

ثانيا : يقوم تقسيم العمل فى الاسرة القروية على اساس النوع والسن ، فالنساء عملهن الاساسى داخل البيت ، والرجال عملهم الاساسى فى الحقل . وهذا الاساس هو ايضا محدد هام فى الادوار الاجتماعية داخل الاسرة وفى صنع واتخاذ القرارات الاساسية خاصة الاقتصادية ، والمتعلقة بالزواج . حقيقة أن هناك أسر اتجهت بأبنائها الى التعليم ، مما جعل هذا البعد يدخل طرفا فى تحديد الادوار الاجتماعية ، الا انه حيث لا يوجد تعليم فى الاسرة ، نجد السن والنوع اساسين هامين فى تحديد الادوار وأيضا العلاقات الاجتماعية الاسرية .

ثالثا : اذا كانت المؤلفات التى اهتمت بالقروية والمجتمع الريفى قد حفلت بخصائص هذه الاسرة من حيث وظائفها الاساسية ، وسيادة النمط الابوى ، والاستناد فى القيم على ظروف البيئة الاقتصادية والثقافية ، فثمة بعد هام فى الاسرة القروية المصرية اتى نتيجة التحولات الاجتماعية الثقافية والفائية العمدية ، خاصة فى الاساس الاقتصادى للقرية ، ونقصد بهذا البعد ، ظهور الصراع الاجتماعى داخل الاسر القروية ، وهو صراع يعكس مصالح الاجيال التى تعيش داخل الاسرة ، أقصد جيل الآباء المسيطر ، وجيل الابناء الخاضع . فصراع المصالح الاقتصادية ينجلى فى اتخاذ قرارات الزراعة ، فالآباء فى معظمهم — تقريبا — اكثر ميلا نحو الزراعات التقليدية كالقمح والفول وما اليها ، لانهم

خابروها وليس من مبرر للمخاطرة ، فى حين ان الأبناء اكثر ميلا نحو الزراعات غير التقليدية كالخضروات والفاكهة ، فهى أقل تكلفة وأسرع فى عائدها ، وأكثر فى أربحيتها ، ويتضح الصراع أيضا من خلال قرارات شراء ارض او ماشيه ، فالآباء يميلون الى الارض فهى من وجهة نظرهم مضمونة وغير معرضة للمخاطر بعكس الماشية التى يميل اليها الجيل الجديد لانها سريعة العائد ، ويتضح الصراع ايضا من تحديد مواعيد الزراعة ، فالجيل القديم يربط مواعيد عمليات الزراعة بأوقات محددة بالتقويم القبطى ، فهم يقولون "برمودة دفن القمح بالعمودة" و "هاتور ابو الذهب المنثور" و "برمهات اطلع الفيط وغات" فى حين ان الجيل الجديد ربما كان أكثر تجديدا وتقبلا لبعض توجيهات الارشاد الزراعى لانهم يرون فيه ابتكارا بالزراعة ، يفيد المحصول .

رابعا : ترتبط كثير من مظاهر ممارسات وقيم الاسرة القروية بظروف الاقتصاد الزراعى ، فالقدرية والسلبية والتواكل كلها نتاج الزراعة المتخلفة التى تعتمد على قوى الطبيعة أكثر من اعتمادها على العنصر الانسانى الخلاق المبدع . والاولاد باعتبارهم قيمة ، خاصة الذكور ، وان كان يغذيها بعض التفسيرات الدينية الا أن وجود الاولاد يوفر اجر العمل ، ويساعد على تنمية العائلة وعزوتها . وحتى لعب الاطفال ومرحهم ، تأتى انعكاسا لبعض خصائص الاقتصاد ، فكثير من لعب الاطفال الذكور تعتمد على القوة والتحمل نتيجة لسيادة العمل اليدوى فى الزراعة ، ولعب البنات أيضا يعكس أدوارهم الاقتصادية المتوقعة مستقبلا داخل الاسرة . وخضوع الانثى للذكر يرتبط بتهميتها الاقتصادية لهذا الرجل ايا كان او زوجا . وحتى ترتيب المسكن القروى وبنائه وتقسيمه وأثاثه ، فيرتبط بالوضع الاقتصادى للعائلة ، فالاحجار والطوب الاحمر تعكس مكانة اقتصادية اكثر ارتفاعا من تلك التى تعكسها العائلات التى تبنى بيوتها من الطوب اللبن . هذا من جانب ، كما أن شكل البيت ، واتساع مدخله ، يرتبط بآلات الزراعة والماشية .. الخ ، وقيم الزمان والمكان

وادراك كل منهما يرتبط بالعمل الزراعى ، الذى لا تفرق فيه الساعات ، بعكس العمل الصناعى مثلا الذى يعد الوقت فيه وتقديره قيمة أساسية .

الاقتصاد القروى :

١ـ يتميز الاقتصاد القروى بالتجانس النسبى ، فهو يكاد ينحصر فى الزراعة وما يرتبط بها من منتجات حيوانية وداجنة .

٢ـ لا يحتاج الاقتصاد القروى ، خاصة المتخلف الى تخصص وتقسيم عمل ، الا فى حدود ضيقة تعتمد على النوع والسن .

٣ـ يقوم الاقتصاد على أسلوب متخلف فى الانتاج ، فالعمل اليدوى اساس ، والآلات متخلفة ، تكاد تكون هى هى التى كان يستخدمها الفراعنة .

٤ـ بالرغم من سيادة الاقتصاد بقصد الاستهلاك لفترات طويلة ، الا ان ثمة اتجاها نحو الانتاج للسوق .

٥ـ يرتبط الاقتصاد الزراعى فى الدول المتخلفة بضعف الانتاجية ، وندرة الفائض ، لتفتت الملكية ، ورواسب تناقض توزيع الملكية . ويندر وجود استثمارات فى الريف ، يسهب اتجاه الاقطاعيين الى استثمار فائضهم فى المدينة ، او الى الاستهلاك . فالقصور والاهرامات هى كل الشواهد الباقية لفائض الانتاج الزراعى .

٦ـ بالرغم من غروب الاقطاع فى القرية ، فلا تزال هناك علاقات طبقية اقطاعية ، وجد بجوارها بعض صور الاستغلال الرأسمالى من قبل كبار الملاك .

وبجملة واحدة فالاقتصاد القروى فى العالم الثالث تقليدى متخلف يفعل ظروف تاريخية وطبقية اجنبية ووطنية أثرت فى اقتصاد قرى هذا العالم .

التركيب الطبقى القروى :

ينطلق الفهم العلمى الموضوعى للطبقة من محدداتها ، وليس من مؤشراتها كما هو الحال فى الفكر البورجوازى الذى يحدد الطبقة بالثقافة أو التعليم أو العائلة أو الدخل ، أو طريقة الحياة ، أو على جميعا ، وكلها فيما نتصور بمثابة متغيرات تابعة للوجود الطبقى ، حقيقة تساعد فى الحفاظ عليه واستمراره ، الا انها ترتبط فى وجودها بطبيعته . وأما المحددات الطبقية فهى تعنى الظروف الموضوعية التاريخية الاصيلة فى المجتمع البشرى ، التى تستند بالضرورة الى علاقات الانتاج ، التى هى محددة بطبيعتها من موقع كل جماعة أو تجمع قبل أن يكون طبقة ، من نظام الانتاج الاجتماعى . فالذى يحدد العمال الزراعيين كطبقة هو انها لا تملك الارض الزراعية ، وتنتج فائض القيمة لصاحب الارض ، هذا بجانب وعيها الاجتماعى الذى يعنى ادراك مصالحها ومصالح الطبقة الاخرى ، وكيفية تحقيق مصالحها التى تعنى اضرارا بمصالح الطرف الآخر واذا اردنا تقريب الصورة من القرية المصرية نجد انه من الصعوبة فهم نشأة الطبقات فيها تاريخيا وواقعيا فى ضوء الثقافة ، فالثقافة القروية تابعة لطبيعة الاقتصاد المتخلف الذى يعتمد على الطبيعة والقوى الغيبية . هذا فضلا عن ان أية ثقافة لاى جماعة اجتماعية أيا كان حجمها وطبيعتها ، خاصية لاحقة بوجود هذه الجماعة معا ، وتفاعل افرادها معا . فالجماعة الجانحة لا تشكل ثقافتها الجانحة اولا ثم تنوى الانضمام ، بل أن هذه الثقافة الفرعية الخاصة مرتبطة بوجود الافراد الجانحين وتفاعلهم وأعدافهم ومصالحهم وأساليب تحقيقها التى تتجسد من خلال القيم التى تخطتها لنفسها هذه الجماعة . واذا وضعنا فى الاعتبار ان ثمة نمطا ثقافيا متجانسا نسبيا فى القرية ، تغذيه روافد مشتركة دينية وغيبية وتقليدية ، لسقطت على الفور دعوى اعتبار الثقافة أساسا للتقسيم الطبقى فى القرية . فالعمدة والخفير ، والغنى والفقير ، والمالك والمعدم ، يحرص على السير وفقا للانماط الثقافة وطرائق التفكير والسلوك ، والا شذ عن معايير الضبط والامتثال للمجتمع الفردى .

واذا جئنا امام التعليم ، فالامية فى القرية المصرية قاسمة ، وقد يشترك فيها المالك والمعدم ، واذا وقفنا امام المهنة ، فالجميع مرتبطون بالاقتصاد الزراعى ، كما أن العامل الزراعى لا يعمل لدى الاخير فى مهنته كعامل الا لانه لا يملك ارضا يزرع لحسابه الخاص ، والمزارع لا يزرع الارض لانه يؤجر عمالا ولا يستطيع بمفرده ، أو بمساعدة عائلته ان يزرع كل أرضه .

وعليه فخط تقسيم الملكية الزراعية ، والحيازة الزراعية ، هو الخط الاساسى فى التقسيم الطبقى القروى ، كما أن تاريخ الارض وملكيتها او حيازتها حسب الظروف التاريخية ، ليس بعد سوى تاريخا للطبقات ، والصراع حول الارض ان هو الا تجسيدا للصراع الطبقى فى القرية .

أهم خصائص التركيب الطبقى القروى :

١ــ التناقض الحاد بين قلة تملك وأكثرية لا تملك .

٢ــ وجود جماعات متباينة داخل الطبقة المالكة حسب كم ونوع وأساليب توظيف الملكية أو الحيازة .

٣ــ تعانى الطبقة المعدمة من انخفاض واضح فى الوعى ، بسبب انخفاض مستوى المعيشة ، وضعف التنظيمات الفردية ، التى يسيطر عليها كبار الملاك .

٤ــ يترتب على تخلف الاقتصاد شبه الاقطاعى تخلف فى اساليب الانتاج .

٥ــ وجود قدر واضح من عدم التجانس داخل الطبقة المعدمة ، فبين شبه المعدم الذى يملك أرضا لا تكفى حاجته فيبيع عمله فى سوق العمل ، وبين عامل أجير ، وبين عمال تراحيل ، ينتقلون كالبدو سعيا وراء لقمة العيش ، وقد يلقى لنا هذا بعض الضوء على تخلف وعى الطبقة المعدمة ، وعدم تضامنها المطلوب .

أهم مشكلات القرية المصرية :

يتحدث كثيرون عن مشكلات القرية المصرية ، وكل متحدث ، باحثا كان ، أو مسئولا تخطيطيا أو تنفيذيا ، يحاول أن يبرز مشكلات القرية من خلال رؤيته الخاصة التى تأتى متأثرة بخلفيته وتخصصه . فلو سألت مسئولا فى التعليم ، ما هى مشكلة القرية ؟ لاجابك فورا ، انها الامية المتفشية التى تترتب عليها بقية المشكلات ، ولو سألت متخصصا فى الزراعة ، لقال لك ان مشكلة القرية تأتى من تخلف الزراعة . ولو وجهت نفس السؤال الى متخصص فى الدراسات الديموجرافية أو السكانية لقال من فورة ، انها الزيادة الهائلة فى السكان ، والنمل الذى يزداد بطريقة سرطانية ، فيلتهم كل الانتاج . ولو سألت مسئولا فى التنظيم السياسى لأشار بسرعة ، ان انخفاض الوعى السياسى وعدم مشاركة الجماهير ، وميلهم الى السلبية هو مكمن مشكلات القرية . ولو طلبنا من احد الاطباء أجابة لاوضح لنا انها الامراض التى تفتك بالقرويين ، فينعكس ذلك على الصحة والانتاج . ونفس الامر بالنسبة لبقية التخصصات . ومع ما هنالك من تباين بين التخصصات ، وتنوع بين الآراء والاتجاهات ، فثمة اجماع على أن مشكلة القرية المصرية هى " التخلف " بكل ما يضمه من محاور وأبعاد .

فى معنى التخلف :

الدول المتخلفة هى تلك التى بدأت الاخذ — مهما اختلفت الدرجات والاتجاهات او بعبارة الاخرى الايديولوجيات — بأسباب التنمية ، ويقصد بهذه الدول ، العالم الثالث الذى يمتد بين آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتى حصل معظمها — تقريبا — على استقلاله بعد الحرب الثانية . واذا كان من اتفاق فهو على موقعها الجغرافى ، فى حين أن الاختلاف يأتى من تحديد المعالم الاساسية لبنائها الاجتماعى . فالاقتصاديون يرون مثلا ان الدول المتخلفة . هى التى تعتمد على الزراعة ، وبذلك يقاس التقدم بنسبة الناتج الصناعى الى الزراعى ، ونسبة كل منهما الى الناتج الكلى . ويعتبر بعض الاقتصاديين متوسط الناتج الفردى معيارا لتوضيح التخلف . فالدول المتخلفة

هى التى يكون متوسط الناتج الفردى فيها منخفضا • وتعتبر الدولة متخلفة فى أحيان أخرى اذا كانت مواردها غير مستغلة وفقا للفن الانتاجى الحديث • ويمكن لنا أن نستنتج من التعريفات الاقتصادية ، أن الدول المتخلفة يطبع اقتصادها طابعان رئيسيان : موارد طبيعية غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفئا ، وسكان متأخرون اقتصاديا •

وأما التعريفات التى لا تقف عند حدود المعنى والخصائص الاقتصادية للبلدان المتخلفة ، فتركز على بعد اجتماعى أو أكثر من أبعاد البناء الاجتماعى • ومن الامثلة على هذا بعض التعريفات التى منها ما يقيس التخلف أو التقدم بدرجة العمران • فالبلاد التى تكثر فيها الحواضر والمدن ، وتسود فيها انماط الحياة الحضرية بلدان متقدمة والعكس فى حالة البلدان المتخلفة • على أن هناك من يحسب التقدم والتخلف وفقا لمعدلى تزايد السكان والانتاج • فالباحثان ايوجين ستالى E. Stally وجاكوب فينر J. Viner يعتبران المجتمعات التى يتزايد معدل سكانها ، اكثر من معدل انتاجها ، بلدانا متخلفة ، وأما اذا كان المعدلان متكافئان أو زاد الانتاج بحسب البلد من عداد الدول المتقدمة •

والملاحظ ان معظم تحديدات التخلف كمية فى جوهرها ، تركز على كم الانتاج ، وكم الاستهلاك ، وكم السكان • واذا كنا نتفق مع شارل بتلهيم على أن اصطلاح التخلف يوحى بعدة أفكار خاطئة ، لانه يوصى بأن البلدان المعنية تعانى مجرد تأخر عن غيرها ، فذلك لان محددات مفهوم التخلف اهملت عن قصد او دون قصد المضمون الاجتماعى البنائى لمعنى التخلف تاريخيا وواقعيا • ذلك الذى يبين لنا ما الذى يكون عنق الزجاجة فى بلد معين ، اى المعوق الاساسى تاريخيا وواقعيا ، والذى من مصلحته أن تظل الامور على ما هى عليه ، عالميا ومحليا • وعلى هذا فالتخلف مسألة نسبية تكشف عنها ايديولوجية الدولة وأهدافها التى تود الوصول اليها •

ودون اطالة لا يصح بها المقام ، فتصور ان مشكلة القرية المصرية تأتى من مجرين أساسيين • انخفاض مستوى المعيشة الذى يرجع بالضرورة الى الاقتصاد • وتخلف

الوعى الاجتماعى الذى يرتبط بظروف تاريخية مرت بها القرية ، وأوضاع الاقتصاد أيضا. ومن ثم يتضح لنا أن مشكلة تخلف اقتصاد القرية المصرية هى مشكلة المشكلات ، وتحديد هذه المشكلة أو التركيز عليها ، لم يأت رهن صدفة او محض رأى مطروح ، ولكن ظروف اى دولة نامية لا تقتضى تاريخيا وواقعيا ، خاصة فيما يتعلق بالامكانات ، سرد كل المشكلات والتوزع بينها ، فالتنمية الحقيقية لا تحقق اهدافها دون ايديولوجية واضحة تحدد الاستراتيجية العامة والتكتيك بمراحله المختلفة . وبعبارة اخرى ، ان تحديد الاولويات فى المشكلات ضرورة اجتماعية واقتصادية فى ضوء ظروف البلدان النامية ، على أن هذا التحديد — للاولويات بالطبع — يقتضى وقفة علمية متفحصة ومتأنية . وعندما نقول ان حل مشكلات الاقتصاد القروى يشكل اول الخطوات الهامة فى التنمية ، فذلك لما لهذا الجانب من انعكاسات هامة على البناء الإجتماعى للقرية المصرية والتى من بينها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلى :

١ — ان بعض القيم السائدة فى القرية كالتواكل والفورية والسلبية وانتشار الخرافات والغيبيات وما اليها ، يأتى فى جانب كبير منه من ظروف الاقتصاد القروى المتخلف القائم على الطبيعة والمستند الى القدر . فهذا الاقتصاد يقل فيه لحد واضح ابداع الانسان وخلقه وتجديده ، الامر الذى يجعل ايمان القروى بالقوى الغيبية اكثر من ايمانه بقدراته .

٢ — ان ما فى القروى من صفات سلبية يرتبط بالظروف التاريخية التى مرت بها القرية نظام سياسى ، وادارى ، وطبقات ، الكل كان يستغل القروى ، تفقد الثقة بكل ما حوله ، واصبح يخاف من الجديد من المغامرة ، وكل هذه النظم ارتبطت بالاقتصاد .

٣ — ان نزوع القروى نحو الانجاب خاصة الذكور ، يرتبط بالاقتصاد الزراعى ، الذى يعد الابناء فيه ايدى منتجة رخيصة ، هذا بجانب الحفاظ على ملكية الاسرة ، وفقا لنظام الميراث .

ولذلك فمن الممكن ملاحظة انه عند قيام الثورة اتخذت مجموعة من الاجراءات التى هدف منها تحرير اقتصاد القرية والاسهام فى تطويره ومن هذه الاجراءات :

١- الاهتمام بالاصلاح الزراعى وتجديد الملكية ، من خلال قوانين الاصلاح الزراعى ، التى أثرت فى شكل الطبقات والعلاقات الطبقية بالقرية .

٢- الاهتمام بالتعاون الزراعى كأساس من أسس تنمية القرية .

٣- الاهتمام بالادارة المحلية وما تتضمنه من أسس للديموقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٤- الاهتمام بالتعليم .

٥- ادخال بعض الاساليب العلمية فى الزراعة .

واذا كان كل ذلك وغيره احدث تغيرا فى القرية ، الا أن فهم مشكلات القرية المصرية لا يتم واضحا دون شرح ما فى بعض الاجراءات من سلبيات ارتبط بعضها بظروف التطبيق ، وحداثة التجربة ، وبعض آخر بالظروف التاريخية لمجتمع القرية ، خاصة ما ترتب على هذه الظروف من رواسب طبقية ، وعادات وقيم هى معوقات اساسية لمسيرة تنمية القرية المصرية :

١- وجود ثغرات فى بعض قوانين الاصلاح الزراعى ، خاصة القانون الاول الذى ترك فى الحرية لاصحاب الارض فى التصرف فى الزائد عن ملكياتهم من خلال اقرارات الملكية والتنازل عن الارض وبعض العقود الصورية ، وغير ذلك من أمور كشفت عنها لجنة تصفية الاقطاع .

٢- الحركة المضادة لبعض الطبقات التى أضيرت من القوانين الثورية ، وقد شجع على هذه الحركة احتلال بعض ابناء هذه الطبقات مواقع هامة فى اجهزة الدولة وادارتها .

٣- وجود ثغرات فى بعض مفهومات العمل السياسى كتعريف الفلاح مثلا مما

اتاح الفرصة لوصول بعض بقايا الطبقات الى التنظيمات السياسية والشعبية واعاقة مسيرتها .

٤ـ التركيز فى التعليم فى القرية على الكم اكثر من التركيز على الكيف ، ومحاولة ربط هذا التعليم بالظروف القروية المصرية .

٥ـ الاسهام بطريق غير مباشر فى زيادة حجم الملكيات الصغيرة دون خمسة أفدنة . وهذه الظاهرة تكاد تكون قاسما مشتركا بين كثير من البلدان النامية . غير أن الملفت للنظر انه حتى عندما يحاول البلد المتخلف تجاوز تخلفه ويعمد الى اجراء الاصلاح الزراعى ، ويوزع الارض على الفلاحين ، فانه يوسع بالضرورة من قاعدة الملكية الصغيرة ومن ثم يساعد على نشر الانتاج الصغير فى الريف . ففى مصر مثلا بعد ١٩٥٢ كانت نسبة ملكية الارض أقل من خمسة أفدنة ٤٦ر٦ ٪ ، وصلت بعد ١٩٦١ الى ٥٢ر١ ٪ وبعد ١٩٦٥ ٥٨ر١ ٪ ثم صارت الآن ٦٠ ٪ فى ايدى ملاك يمثلون ٩٦ر٧ ٪ من مجموع ملاك الاراضى وهذه الظاهرة بجانب شلها لقوى الانتاج ، تضيع معها مساحات عند تقسيم الحقول وتحديدها ، وهذا كله يؤدى فى النهاية الى انخفاض الانتاجية بسبب ضيق المساحة وتخلف الوسائل المستخدمة فى استثمارها .

٦ـ تركز الخدمات فى المراكز الحضرية بصفة عامة ، مما يسهم فى توسيع الهوة والتناقض بين القرية والمدينة . فالعواصم الكبرى كالقاهرة مثلا تمثل تمركزا رأسماليا كاسحا للانتاج والخدمات فى مصر .

٧ـ ما ترتب على كل ما سبق من هجرة العناصر المنتجة من الريف للمدينة ، فضلا عن احجام المثقفين عن العمل بالريف ، ومن يعمل منهم يمارس فى كثير من الاحيان استغلالا على الفلاحين الكادحين .

٨ـ تهديد كثير من الاراضى الزراعية بزحف العمران عليها .

٩ـ تخلف وسائل الاعلام عن قضايا الريف الحقيقية ، برغم ما يبذل من جهود ملموسة

التخطيط القائم على البحث والدراسات العلمية .

١ـ العشوائية فى المشروعات الهامة كتنظيم الاسرة مثلا الذى لم تسبقه دراسات متفحصة ومتأنية تكشف عن الخصائص الثقافية والقيمية التى يوسم بها البناء الاجتماعى للقرية .

ومن المتصور ان الامثلة القليلة الموجزة السابقة للقرية ، لا يتسنى مواجهتها الى بوجود خطة شاملة عميقة مدروسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقرية المصرية .

تصور ايديولوجية التنمية فى القرية المصرية :

يقتضى فهم قضية التنمية وصوغها فى أى بلد من البلدان ، الوقوف الى العوامل التاريخية والموضوعية البنائية لتخلف هذا البلد أو ذاك من خلال الوقوف الى علاقات وقوى الانتاج ، والاسلوب السائد ، والموروثات القومية الفكرية والقانونية . واذا كانت التنمية فى جوهرها تحريكا علميا مخططا لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها الى اخرى مرغوب الوصول اليها . فهذا يعنى ان عملية التنمية تستهدف تغييرا اساسيا فى البناء الاجتماعى ، بما يتضمنه من تنظيمات ، وتحريك للامكانات ، وتغيير الموجهات الفكرية والقيمية . وهذا التعريف اذا كان عاما فهو يبرز لنا نقطة هامة فى التنمية ، تتعلق بايديولوجية التنمية التى تحدد أهدافها اشتراكية أو رأسمالية أو غير ذلك ، واساليبها ثورية او اصلاحية تدريجية ، ومستوياتها عامة أو خاصة أو هما معا .

وانطلاقا من المواثيق الرسمية للمجتمع المصرى نتصور ان لا بد أن تكون أهداف التنمية اشتراكية ، بمعنى أن توجه الى الجماهير التى حرمت تاريخيا ، وأن تقرب من الفوارق الحادة بين القرية والمدينة ، وان تعتمد فى اساليبها على الثورية القائمة على العلم بكافة مناحيه انسانية وطبيعية ، وتطبيقية . وأن تعمل جاهدة

على بعث ارادة التغيير فى الجماهير صاحبة المصلحة فى التنمية .

وهذا يقتضى اعادة النظر فى كثير من الامور اهمها ، بالنسبة للقرية : اعادة النظر فى التوظيف الاجتماعى للملكية والحيازة الزراعية ، وتقنين دور المنظمات التعاونية والشعبية والسياسية فى القرية بما يسمح بأداء دورها الجماهيرى الحقيقى .

علم الاجتماع الحضرى

يهدف هذا الفرع من فروع علم الاجتماع ، بصفة عامة ، الى تطبيق النظريات السوسيولوجية ومناهج البحث ، والاساليب الفنيه فى جمع ووصف وتحليل البيانات ، فى فهم الظاهرة الحضرية التى يكاد يكون هناك شبه اتفاق على ارتباط هذه الظاهرة بحياة المدينه . والجدير بالملاحظة أن تعريف علم الاجتماع الريفى او الحضرى يتحدد بالنطاق المكانى او الموضوع الاساسى لكل منهما ، ومن ثم فدقة تحديد الموضوع تنعكس ولا شك على دقة تحديد معنى العلم .

وعلى هذا فثمة مفهومان اساسيان لابد من القاء بعض الضوء عليهما هما :
المدينه ، والحضريه .

المدينة :

عندما نحاول تعريف المدينه فاننا نواجه بصعوبة متعارف عليها بين علماء الاجتماع ، هذه الصعوبة خاصة باصطلاح المدينه . والملاحظ فى هذا الصدد ان الكثيرين يدركون ماذا يعنى اصطلاح المدينه ، ولكن احد لم يقدم تعريفا مرضيا . فالمدينه من الناحية الفنية السوسيولوجية عباره عن فكرة " مجردة " ولكن العناصر التى تتكون منها كالبناء الاجتماعى والاقامة والنشاط الاقتصادى والتركيب السكانى والمهنى ... الخ عباره عن موجودات مشخصه تكسبها طابعها الكلى . واذا كان التراث يفيض بمحاولات تعريف المدينه اداريا او احصائيا خاصة مايتعلق بالسكان والمهن ، أو بالحجم ، فان عيب مثل هذه التعريفات انها مركزة على عامل واحد او بعد يعينه دون تحديد لاهمية هذا البعد او نقله ، او كونه متغيرا مستقلا أو تابعا .

ولعل محاولة كل من سروكين P. Sarokin وزيمرمان Zimmerman اقرب المحاولات لتحديد مضمون مفهوم المدينه لانهما جمعا عددا من الابعاد ، وساغا حول كل افتراض نظرى يغطى بعد من ابعاد المدينة .

فهما قد اشارا الى ان المعيار الاساسى للتفرقه بين القرية والمدينه او المجتمع الريفى والحضرى ، معيار مهنى ، ثم اوردا ثمان خصائص ترتبط بهذا المعيار هى :-

١- المهنـــة Occupation

أ - الريف : معظم السكان واسرهم يرتبطون بالزراعة وهناك عدد غير قليل يعمل فى مهن غير زراعيـــة .

ب - الحضر : يرتبط معظم السكان بالصناعة والتجارة ، ومهن غير زراعية .

فكأن هناك علاقة موجبه بين الريفية والعمل بالزراعة .

٢- البيئـــة Environment

أ - الريف : سيطرة الطبيعة على الانسان وعلى بيئته الاجتماعية .

ب - الحضر : سيطرة الانسان صانع البيئه على الطبيعة فكان هناك علاقة موجبه بين الخضوع لمقدرات الطبيعة وبين الريفية او القروية .

٣- حجم المجتمـــع Size of community

أ - الريف : مزارع مفتوحه ، ومجتمعات محلية صغيرة .

ب - الحضر : كبر حجم المجتمع عن الريـف .

فكأن هناك علاقة موجبه بين الحضرية وحجم المجتمع .

٤- كثافة الســكان Density of population

أ - الريف : بالنسبة للبلد الواحد وفى فترة زمنيه محددة ، تعتبر كثافة السكان اقل فى الريف من الحضر (الكثافة عدد السكان فى الكم المربع) .

ب - الحضر : الكثافة اكبر من الريـــف .

هناك ارتباط سالب بين الكثافة والريفية وبالعكس بالنسبة للحضـــر .

٥ ـ تجانس السكان او تباينهم Hetrogeneity and Homogeneity of population

أ ـ فى الريف : اكثر تجانسا فى السمات السلالية والنفسيه الاجتماعية •

ب ـ فى الحضر : اكثر تباينا من المجتمعات الريفية •

فكأن هناك ارتباط سالب بين الريفية والتباين والعكس بالنسبة للحضر •

٦ ـ التمايز والتدرج الاجتماعيان Social differentiation and stratification

أ ـ الريف : اقل تمايز ـ نسبيا ـ من المدينه

ب ـ الحضر : اكثر تمايـــزا •

هناك ارتباط سالب بين التمايز والتدرج وبين الريفيـة •

٧ ـ الحـــــراك الاجتماعى Social Mobility

أ ـ الريف : اقل شدة وكثافة وهو فى معظمة مكاني مرتبط بالهجرة

ب ـ الحضر : اكثر تنوعا وكثافـة

هناك ارتباط موجب بين شدة ونوعية الحراك وبين الحضرية •

٨ ـ نسـق التفاعـل System of Interaction

أ ـ الريـف : علاقات مباشرة أولية ، علاقات اوجه للوجه ، غلبة الاساليب التقليديـة فى الضبـط •

ب ـ الحضـر : علاقات متعدده ثانوية ، تعاقدية ، فالفرد يتفاعل ككم وعدد ، وعنوان •

واذا كان هذان الباحثان قد عددا الابعاد للتمييز بين القرية والمدينه ، ومع التسليم باهمية وضع كل الابعاد والعوامل فى الحسبان ، فان البحث العلمى فى استراتيجيته وتكتيكـه يقتضى تحديد العوامل الهامة والاساسية ، حتى يكون للتفسير معنى ، او بلغة العلم الحديث ، مايسمى بالعامل العام اوالعوامل الطائفية ، والمتغيرات المستقلة والتابعة والوسيطة المنشطة • ومن هذا الانطلاق نتوقع ان الاساس الاقتصادى ومايشتمل عليه من قوى وعلاقات للانتـــــاج ، واسلوب سائد ، ومايعكسه على البناء الاجتماعى من آثار ومصاحبات ، هذا الاساس يلعب دورا ـ ها ما فى تحديد الفوارق الاساسية بين القرية والمدينـة •

الحضريـــة :

ينظر كثير من العلماء الى الحضرية على انها طريقة فى الحياة ، ومن هنا تبرز صعوبة تحديد مضمون هذه الطريقة ونمطها العام . وفى هذا الصدد يحدد لويس ويرث L. Writh عددا من الخصائص التى تميز المدينه مثل اللاتجانس واعتماد السكان بعضهم على بعض ، والطابع الجزئى للعلاقات والاتجاه الى استخدام العقل والتبرير المنطقى . وهو بهذا ينطلق من محددات اساســـية :-

١- يستوعب البناء الفيزيقى الاساس السكانى والنظام التكنولوجى والايكولوجى .

٢- نسق التنظيم الاجتماعى الذى يتضمن خصائص البناء الاجتماعى وانماط العلاقـــات الاجتماعية السائده فيـــه .

٣- الاتجاهات والافـــكار .

تلك هى المحاور الاساسية التى اشبه بورقه عباد الشمس ، والتى عندما ننظر لها فـــى المدينه ، تأخذ طابعها ، وعندما ننظر اليها فى القريه تتباين الصورة . فالعلاقة بين الناس والطبيعة ، ومظاهر التنظيم الاجتماعى ، وطريقة التفكير هى التى تحدد ما اذا كان المجتمع ريفيا أو حضريا . والراى عند " ويرث " ان السكان والكثافة لايمكن ان يفضيا بمفرديهما الـــى وصف مرضى للمضمون الاجتماعى للتحضـــر .

وايجاز القول يفضى بنا الى ضرورة ابراز الاساس الاقتصادى فى كلا المجتمعين الريـــفى والحضرى ، وانحكاساته على النظم الاخرى او الانساق الاخرى كالاسرة والاقتصاد والطبقات .

خصائص الحضرية كطريقة فى الحيـــاة :

١- ان الحضريـــة مسألة درجة ومعنى ذلك اننا لانتوقع من دراساتنا للمدن فى جميـــع انحاء العالم او فى المجتمع الواحد ان تكون خصائص الحضرية واضحة فى كل منها .

٢- التاثر بالحياه الحضرية بالنسبة للمقيمين الجدد فى المدينه لايبلغ مداه الا بعـــد المرور على مراحل متعدده والدخول فى علاقات مختلفه مع سكان المدينه واجهزتهـــا المختلفه . ويمكن القول ان الجيل الذى يهاجر الى المدينه بنفسه قد يظل محتفظا بالرواســـب الريفيـــة .

٣- الحضرية ليست مسألة عدد بمعنى اننا لانطلق على مكان يكثير فيه السكان بانه حضر ومكان آخر يقل فيه السكان بأن ريف لان الامر فى كلتا الحالتين يتوقف على نوع العلاقات بين الناس ، التى ترتبط بالضرورة بعلاقات الانتاج ، والنظام الاجتماعى للعمل .

٤- الحضرية مختلفه عن التصنيع ، فثمة مدن متحضرة لاتعتمد اساسا فى انتاجها على التصنيع ، كالمدن السياحية والدينية والساحلية ... الخ .

بعض خصائص المدينه فى العالم الثالث :

تلعب المدينة فى الدول النامية أو دول العالم الثالث ، دورا هاما باعتبارها نقطة الاتصال بين الدولة الجديدة والعالم الخارجى ، فهى التى تعبر عن وجه الدولة . كما ان وجود السلطة الحكومية فى المدينه يجعلها تأخذ شكل الاهمية الكبيرة للبلد ككل باعتبارها مركز الخطط والبرامج لجميع نواحى الحياة فى المجتمع .

وهناك ظاهرة اخرى للمدينه فى الدول النامية ، والمتحررة حديثا ، فهى محرك رئيسى وفعال فى قضايا التطور الاجتماعى .. ففى المدينه تتفاعل الاراء والعقائد حول السياسة العامة . وكل هذا يشجع على الهجرة الريفية الى المدينه ، مما يجعل القرية تخسر اهم عناصرها المنتجة . ولعل ظاهرة وجود المدينه الرئيسية يرتبط من الظاهرات الاخرى فى مدن العالم الثالث . فالى هذه الانواع من المدن تتجه الهجرة بشكل موسع ، وفيها تتركز الاعمال وفى هذا يقول " بيرت هوسلتز Bert. F. Hoslitz " ان الفعاليات تتركز فى المدينه الرئيسية فى كل بلد من البلدان فى المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية لأن هذه المدن الرئيسية :

١- تستطيع استيعاب الاستثمارات

٢- تستطيع امتصاص الطاقات البشرية

٣- تقرر الاتجاه الثقافى للبلد

٤- تلعب دورا هاما بالنسبة لنمو مدن اخرى فى البلد .

٥- تبرز فيها ظاهرة الاستهلاك اكثر من الانتاج .

٦- نظرا للهجرة المستمرة اليها فنلحظ فيها ظاهرة تزييف المدينه .

الأسرة الحضرية :

كما أشرنا فى حالة الاسرة الريفية ، فأن الامر هنا ايضا يوضح وجود ارتباط قوى بين نوعية الاسرة الحضرية ونمط البناء الاجتماعى باساسه وبنائه القوى ومايضمه من علاقات وافكار وقيم وتقاليد . ولعل ابرز خصائص الاسرة الحضرية :

اولا : تتجه الاسرة الحضرية فى شكلها البنائى الى الصغر ، او مايسمى بالشكل البسيط او النووى وثمة مظاهر لهذا الشكل :-

١- الاتجاه نحو تنظيم الاسرة ، والميل الى خفض الانجاب .

٢- تغير النظره الى المرأة ونمو مكانتها الاجتماعية وخروجها الى ميدان العمل .

٣- يتاسس على النقطه الثانية الا تكون الادوار والمكانات قائمة على السن والنوع كما فى القريه ولكن يدخل عمل البنت بعد تعليمها عاملا مهما ، لان تتسع من مصادر الدخل للاسرة .

٤- ضعف كثير من الوظائف الاسرة نتيجة لخروج المرأة لميدان العمل من جانب ، وقيام مؤسسات يعدد من وظائف الاسرة من جانب اخر كدور الحضانه والمدارس والنوادى واماكن اللهو والترفيه ... الخ .

٥- ضعف الروابط الاسرية فى المدينه اذا ماقورنت بمثيلتها فى القرية نتيجة الاتجاه نحو القرويه وتحت تاثير ووطأة الحياة المادية فى المدينه .

٦- تنوع مظاهر التفكك والسلوك الانحرافى داخل الاسرة فى الحضر عن الريف .

٧- ترتبط كثير من مظاهر ممارسات وقيم الاسرة الحضرية لظروف الاقتصاد الذى يعتمد على الصناعة أو غيرها . فالقديه تخف حدتها عن القرية ، وادراك الزمن كقيمة هامة ترتبط بنوعية العمل وطابعه فى المدينه . وتبرز القيم العقليه فى مواجهة القيم والغيبيات فى القرية ، لان الانسان فى المدينه اكثر خلقا وسيطره على الطبيعة عنه فى حالة الريف .

٨- ظاهرات الصراع اكثر وضوحا فى اسر الحضر عنه فى الريف وهو ياخذ شكل صراع ادوار ، وصراع مصالح ، وصراع قيم بين الاجيال ، وبين الزوجين .

٩ــ تظهر معدلات الطلاق فى اسر الحضر عن الريف بسبب الظروف البنائية للمجتمع الحضرى .

الاقتصاد الحضرى :

من أهم خصائصه :

١ــ التنوع الشديد

٢ــ التخصص وتقسيم العمل على مستوى الوحدة الانتاجية الواحده وبين الوحدات .

٣ــ عدم التجانس فى الاقتصاد او بعبارة اخرى التباين داخل النشاط الواحد ، ففى داخل الصناعة مثلا ، نجد اقتصادا متقدما نسبيا ــ وآخر يعتمد على الانتاج الصغير والحرفى ، كما هو الحال فى مدن العالم الثالث . ونجد وسائل تكنولوجية متقدمة واخرى متخلفة . ونجد اقتصادا حكوميا (قطاع عام) وآخر خاصا . ووجود اساليب راسمالية واخرى اشتراكية ... الخ .

٤ــ الاقتصاد اكثر اتجاها الى السوق عنه فى القرية ، التى يخصص جزء من اقتصادها للاستهلاك المباشر ، او بعبارة اخرى وجود نوع من الازدواج فى الاقتصاد .

التركيب الطبقى :

انطلاقا من فهم معنى الطبقه السابق الاشاره اليه عند الحديث عن التركيب الطبقى فى الريف ، نستطيع ان نحدد اهم خصائص التركيب الطبقى الحضرى فيما يلى :

١ــ التناقض الحاد بين الطبقات المالكة والتى لاتملك .

٢ــ عدم التجانس النسبى التركيب الطبقى ، فتنوع مصادر الملكية . ففى الوقت الذى تلعب فيه الارض دورا اساسيا فى التركيب الطبقى فى القرية ، نجد ان مصادر الملكية فى الحضر تجمع بين راس المال ، والارض ، والعقار ، والدخل من الوظائف الحكومية ... الخ .

٣ــ تعدد صور الاستغلال الطبقى فى المدينه عن القرية مما يترتب عليه تعدد مواقف الصراع الاجتماعى .

٤- وجود تباين واضح داخل كل طبقة من الطبقات الاساسية .

٥- تتميز مدن العالم الثالث بظهور نوع من الطبقات الذى يسمى بالطبقة الجديدة ، التى تنتج عن التحولات الاجتماعية التى طرات على هذه المدن ، خاصة المدن التى تنتمى الى دول اخذت بالتحول الاشتراكى .

٦- ثمة علاقة بين نوعية الطبقة والمنطقة الايكولوجية التى يسكنها الناس فى المدينه ، فالطبقات العليا اكثر ميلا للتركز فى مناطق بعينها ، كما هو الحال تقريبا فى مصر الجديدة والزمالك وجاردن سيتى بالنسبة للقاهرة .

٧- يترتب على التناقض الحاد بين الطبقات ، تناقض حاد ايضا فى مستوى المعيشه وفرص الحياه الحضريه امام المواطنين .

ولعل من ابرز الامثلة التى توضح انخفاض مستوى المعيشة فى المدينه ، والتناقض الحاد بين الطبقات ، وضع العمال الاجراء فى البلدان النامية حيث وصل مجموعهم مع مطلع ١٩٧٣ فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينيه ، الى عدد يتراوح بين ٢٣٠ مليون ، ٢٣٥ مليون ، اى حوالى نصف جيش العمال الاجراء فى خارج العالم الاشتراكى ، ولكن هذا العدد لايشكل غير نسبة تتراوح بين ٣٤ ٪ ، ٣٥ ٪ من السكان العاملين فى العالم الثالث فى مقابل ٨٠٪ فى البلدان الرأسمالية . وتتكون الغالبيه العظمى من الكادحين فى البلدان النامية من الفلاحين والحرفيين وصغار التجار او الاشخاص الذين لايزالون يعملون فى مشروعات " مستقله " تدر عليهم الجانب الاكبر من دخلهم الضئيل بصفة عامة . ونتيجة لوجود اشكال متعدده للاقتصاد ، وتعايش الاقتصاد الحديث (الانتاج الكبير) والاقتصاد التقليدى (الانتاج الصغير) لفترة طويلة ، فقد اصبح هناك نوعان من العمال الاجراء : النوع الاول يضم فى المدينه البروليتاريا الصناعية التى تعمل فى المصانع والمناجم والسكك الحديدية ويتكون النوع الثانى من المجموعات البروليتارية وشبه البروليتاريه التى تعمل فى الانتاج الصغير . والجدير بالذكر ان العمال الاجراء فى المشروعات الصغيره هم النمط التقليدى لكسب الاجور فى البلدان المتخلفه . وكما اشرنا فان الصراع الطبقى للبروليتاريا فى الدول الناميه يزداد حده باستمرار ، وان كانت الاحصاءات الرسمية عادة تشوه طابعه الحقيقى ، ومداه . ففى العاده ، لاتسجل الاضرابات السياسية فى

الاحصائات • وقد قدر المتوسط السنوى لعدد العمال الذين اشتركوا فى النصف الاخير من الستينيات واوائل السبعينيات فى الاضرابات الاقتصادية فى الدول النامية بأربعة او خمسة ملايين من العمال على الاقل فى الفروع الحديثه للاقتصاد • وتتميز حركة الاضراب بدرجة عالية من التركيز • واما الاقسام الاخرى من قوة العمل فى المدينه فى العالم الثالث ، وخاصة موظفو المكاتب ، وصغار موظفى الحكومة والمدرسون وعمال الصحة والخدمات الاجتماعية ، هؤلاء يلجأون بشكل متزايد الى اساليب العمل البروليتاريه • فقد شهدت نهاية الستينيات وبداية السبعينيات العمال ذوى الياقات البيضاء ومن يماثلهم من فئات العمال ، يشتركون فى ٣٠ ٪ - ٤٠٪ من جميع الاضرابات فى معظم البلدان الكبيرة فى اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينيه • ولم تكن هذه الاضرابات تقل فى مداها ، واستمرارها ، وصلابتها عن كثير من الاضرابات الصناعية الكبرى •

ويقدر عدد من تقدموا بمطالب اقتصادية بحته بنصف عدد المضربين تقريبا فى السنوات العشر الاخيرة • ولكن يحدث كثيرا ، نتيجة لازدياد تنظيم الدولة للاقتصاد ، ان يجد المضربون انفسهم ، بشكل حتمى فى مواجهة الحكومة وسياستها • وهذه الامثلة ان أشارت الى مشكلات انما تشير الى انخفاض مستوى معيشة عدد كبير من العاملين ، نتيجة لانخفاض اجورهم فى مقابل التزايد الواضح لاسعار السلع ، الضرورية بصفة خاصة •

اهم مشكلات المدينة :

تعانى المدينه فى العالم الثالث بصفه خاصة من مشكلات كثيرة ، فى معظمها اقتصادية الا ان ثمة ظاهرات تعكس مشكلات اكثر حده وخطرا على تنمية مجتمعات العالم الثالث ، ريفه وحضره سواء بسواء • ومن هذه المشكلات البطالة ، وارتفاع الاسعار ، وارتفاع معدلات الاستهلاك ، وعدم تناسب الخدمات كما ونوعا مع الوجود البشرى فى المدينه • الا ان كل هذا اذا كان يعكس ظروفا اخرى ، فهو يعكس لنا ظاهرتين : هما الاستقطاب الحضرى ، والاحتقان الحضرى • والمشكلة الاولى ترتبط بجيوش الهجرة من الريف الى المدن ، ومن المدن الفرعية التى تسمى مدنا تجاوزا بفعل المعنى الادارى لمفهوم المدينه ، الى المدن

الرئيسية او العواصم الكبرى كما هو الحال فى مدينه القاهرة مثلا • او مايحلو للبعض بتسميتها المدن الطفيليه •

واذا كان كثيرون عند تعرضهم للهجره الريفية الحضرية يركزون على عوامل الجذب فى المناطق الحضرية ، فالصورة لن تكتمل بحال الا بوضع عوامل الطرد فى القرية فى الاعتبار • فقد اشرنا بصدد الحديث عن مشكلات القريه الى حرمان القرية من الخدمات ، والفوارق الحادة بينها وبين المدينه اقتصاديا وثقافيا وتعليميا وفنيا وخدميا ، بجانب الظروف التاريخية التى مرت بها القرية المصرية • فكثير من حوادث ترك الارض تحت وطأة الاقطاع الذى كان سائدا فى القرية ، عد من بين مبررات الهجرة ، ونوع من انواع الصراع السلبى من قبل الفلاحين الكادحين فى مواجهة الطبقات التى ظلت مسيطره على القرية المصرية واقتصادها •

عوامل الطرد فى ريف مصر :

١ـ نمو السكان بمعدلات تفوق نمو المساحة المزروعة ، وفوض العمالة ، وبالتالى تناقص فرص العمل ذي العائد المعقول •

٢ـ انخفاض اسعار المواد الاولية من المنتجات الزراعية ـ او عدم نمو أسعارها بشكل ملائم ، وبخاصة بعد ظهور بدائل صناعية للمواد الطبيعية الاولية •

٣ـ تخلف الخدمات الصحية والتعليمية والاسكان وغيرها ، عن المستوى الذى يكفل الحد الادنى لحياه معقوله •

آثار الهجرة :

كثيرمما نشر عن الهجرة الداخلية يتعلق بكثافتها واتجاهاتها ، وبعض منه يتكلم عن ملامح المهاجرين ودوافعهم الى الهجرة • ولكن القليل من الدراسات عالج الاثار الاجتماعية المترتبة عليها بالنسبة لمناطق الطرد ومناطق الجذب ، وبعض اسباب هذا الوضع منهجية ، فمازال قياس مثل هذه الاثار من التحديات الهامة للباحثين فى الموضوع • ولعل القاهرة من اوضح الامثله على المدن الطفيليه التى تتميز بضخامة حجمها بالنسبة للمدينه التاليه ، وتضم مساحة

على حساب القطاع الحضرى وقطاع الريف وتتميز بخصائص منها :

١ـ انها تستنزف نسبة كبيرة من موارد البلاد سواء فى المشروعات الاستثمارية او توفير الخدمات لسكانها ، وبهذا تحرم المناطق الاخرى ، وبخاصة المناطق الريفية من فرص النمو .

٢ـ انها تحتكر الجزء الاكبر من القوى العاملة فى المجتمع وافضل عناصرها .

٣ـ انها تفرض ثقافتها على مناطق المجتمع الاخرى ، وتعطل تطور هذه المناطق .

وقد ترتب على الزيادة المطرده فى سكان القاهرة نتائج اقتصادية واجتماعية كثيرة ، من اهمها : ضغط السكان على فرص العمل والخدمات المختلفه . ومن الامثله على ذلك وجود حوالى مائتى الف بائع جائل لاتحتاج العاصمة لاكثر من ١٥٪ منهم على احسن تقدير . ومن ناحية ثانيه يترتب على الهجرة المستمرة ، بجانب ارتباط المهاجر بموطنه الاصلى بطريق أو آخر يترتب على هذا احتفاظ هؤلاء المهاجرين بثقافاتهم القروية وهو مايسمى بظاهرة ترييف المدينة Ruralization أى اضافة بعض الملامح الثقافية الريفية لاسلوب الحياة فى المدينة . وهذا يشير نظريا وا مبيريقيا الى ان صورة الحياة الحضرية الاولى كما سمتها الدراسات الامريكية ، خاصة مدرسة شيكاغو ، لاتنطبق على المدينه الحديثه خاصة فى العالم الثالث . واذا كان ماسبق يشير الى بعض آثار الهجرة متشك من خلال مدينه القاهرة فجان بول هاروى J. P. Harroy يحدد آثار يعدها سائدة فى مدن العالم الثالث بصفة عامة أهمها :

١ـ عدم استيعاب المدينه لكل طاقة العمل ، ومن ثم تتفشى البطالة .

٢ـ يوجد فى كثير من مدن العالم الثالث نسق سياسى اجتماعى يقضى من خلال عملية التراكم التى وصفها جونار ميردال G. Myrdal الى نوع من التناقض الحاد وعدم المساواة فى توزيع الدخول .

٣ـ ثمة مشكلة سياسية فى طور التشكل والنمو ، مؤداها ازدياد ازعاج الجماهير ، خاصة اشباه البروليتاريا للقادة السياسيين ، الذين فى محاولتهم للبقاء فى السلطة ، لايعتمدون فقط على الجيش ، بل يحاولون ارضاء المتكلمين فى السياسة ، مما يؤثر فى السياسات الاجتماعية والميزانيات .

٤ـ يترتب على كل ماسبق وجود مشكلات اساسية تواجه المخطط الاجتماعى الاقتصادى وتتحداه فى رسم سياسته ومحاولة تنفيذها .

قـراءات مقـــترحه

أولا : باللغة العربيـــة :

١- د . محمد عاطف غيث ، القرية المتغيره ، دراسة فى علم الاجتماع القروى ، منشاة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٠ .

٢- د . محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضرى ، مدخل نظرى ، دار الكتب الجامعيـــة بالاسكندرية ، ١٩٧٢ .

٣- د . مصطفى الخشـــاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، جـ ٢ ، الدار القومية ، ١٩٦٦ .

٤- جيراك بريس ، المدينه ، ونموها بتأثير الهجرة الريفية ، ترجمة مظفر الجابـــرى ، مكتبة الاندلس ، بغداد ، ١٩٧٠ .

٥- شارل بتلهيم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة د . اسماعيل صبرى عبدالله ، دار المعـــارف بمصر ، ١٩٦٦ .

٦- د . عزت حجازى ، القاهرة ، دراسة فى ظاهرة التحضر ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٧١ .

٧- شارل بتلهيم ، الهجرة الداخلية ، كأثر للتنمية غير المتوازنه ، بحث مقدم لمؤتمـــر علم الاجتماع والتنمية فى مصر ، ٥-٨ مايو ١٩٧٣ (المركز القومى للبحـــوث الاجتماعية) .

٨- د . عبدالباسط محمد ، التركيب الطبقى ومشكلات التنمية فى الريف ، مؤتمر علم الاجتمـــاع والتنمية فى مصر ، ٥-٨ مايو ١٩٧٣ .

٩- د . عبدالباسط محمد ، علم الاجتماع بين العقل المنهجى والتحرير الايديولوجى ، الفكـــر المعاصر ، عدد خاص عن ازمة العقل فى الفكر المعاصر ، سبتمبر ١٩٧١ .

١٠- د . عبدالباسط محمد ، الصراع الاجتماعى فى ارض عبدالرحمن الشرقاوى ، دراسة فـــى سوسيولوجيا الادب ، الكاتب ، سبتمبر ١٩٧١ .

ثانيا : قراءات باللغة الاجنبيـــة :

1. Aron, R., Dix - huit lecon sur la societé Industrialle, Gallimard, paris, 1962.

2. Bramson, l., The political context of sociology. Prionceton, N. Jersey, 1961.

3. Glezerman, G., The laws of social Development, Foreign language, Publishing House, Moscow.

4. Hassay, J., "The political, Economic and social Role of urban Agglomeration in countries of The Third world" in vaniver, J., & Baali, F., op cit, pp. 79 - 93.

5. Konstontinov, F., & Kell, V., Historical Materialism - Marxist saciology, Nouistic press, Moscow.

6. Loomis, C., & Beagle, A., Rural Socialogy, Prentic - Hall, N. Jersey, 1957.

7. Nelson, L., Rural Sociolagy, American Book company, N.Y., 1955.

8. Simush, P., The sovit collective farm - A sociological study, Progress publishing House, Moscow, 1971.

9. Vandiver, J., & Baali, F., Urban Socialagy, Appleton - Century - Crofts, N.Y., 1970.

10. Wirth, L., "Urbanism as a way of life", in American Journal of sociology, Vol 41, July, 1938, pp. 1-23.